السّياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم
- متابعة تداولية-

الأستاذ: باديس لهويمل
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة بسكرة- الجزائر

ملخّص:

يسعى هذا المقال إلى تقديم مقاربة تداولية معرفية للسياق بنوعيه المقالي والمقامي عند السكاكي في كتابه مفتاح العلوم، من خلال بيان دور السياق في تحقيق مقاصد المتلفظ بالخطاب والكشف عنها، وإيصالها للسامع؛ فمفتاح العلوم كتاب بلاغي ركز فيه السكاكي على فكرة المقام ودورها في ضبط المعنى وتحديده، فكشف من خلال ذلك عن أوضاع لسانية مرتبطة بالصياغة اللغوية، وأوضاع غير لسانية منها ما يرتبط بالسامع وأحواله والفائدة التي يتوخاها من الخطاب، ومنها ما يرتبط بالمتكلم ومقامات الإنجاز، وهو ما سيتم توضيحه بمقاربة تداولية معرفية تنفتح على سياقات متعددة وتوظف آليات مختلفة في سبيل فهم المعنى وتأويله بكيفية سليمة.

يعدّ السّياق Contexte أحد أهم المرتكزات التي تستند عليها اللّسانيات التّداولية في دراستها للّغة أثناء الاستعمال؛ فهو أداة إجرائية بدأ الاهتمام بها والتّنظير لها منذ القدم، ثمّ عمّق البحث فيه علماء اللسانيات الاجتماعية واللسانيات التداولية فأخذ مسارا أعمق في التحليل وبعدا أكبر تجاوز فيه الجانب اللغوي المحض واتّسع ليشمل السياق الاجتماعي والنفسي والثّقافي وظهر علماء يقسّمون التّداولية إلى ثلاث درجات تتحدّد على أساس درجة تشغيلها له، بخاصة تداولية الدرجة الثالثة(أفعال الكلام) التي تشتغل على توظيف السياق بعمق في تحليلاتها بحيث[(1)]؛ يؤدي السّياق دورا هاما في كشف مقاصد المتلفّظ بالخطاب وتوضيح نواياه الظاهرة والخفية من أجل إفادة السّامع معنى يتوخّاه من خطابه، ثمّ إنّ للسياق مجالات معرفية متعدّدة تتوزّع« عبر فضاءات معرفية كثيرة منها ما هو مرتبط بالمتكلّم والمتلقي وشروط الإنتاج اللّغوي والزّمان والمكان(...) وغيرها».[(2)]

والسياق نوعان: سياق لغوي contexte verbal، وسياق مقامي contexte situationnel؛ أمّا الأول فيتعلّق بالجانب التركيبي للّغة من حيث تحديد معنى الوحدات اللغوية انطلاقا ممّا قبلها وما بعدها، وهذا المعنى أشار إليه" جون ديبوا"(Jean Dubois) في" قاموس اللسانيات وعلوم اللسان"(Dictionnaire de linguistique) يقول:« نسمي السّياق أو السّياق القولي مجموعة النّصوص التي فيها تتموضع(تتحدّد) وحدة لغوية معيّنة، أي العناصر التي تسبق والتي تلحق هذه الوحدة(محيطها)»(3)؛ إنّه مجموع العلاقات الدّاخلية التي تتحكّم في دلالة النّص وتمنح وحداته معناها السّياقي في حين يقصد بالسّياق المقامي عند جون ديبوا Jean Dubois « مجموع الشروط الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يتحدّد بها ملفوظ أو خطاب. إنّها المعطيات المشتركة للمرسل والمتلقّي حول الحالة الثّقافية والنّفسية والخبرات والمعارف لكلّ واحد منهما»(4)

وقد أشار الباحث" تمام حسان" إلى تعرّض البلاغيين العرب للسّياق بنوعيه وتحليلهم له في إطار معالجتهم لفكرة" لكل مقام مقال" فوجد أنّهم سبّاقون في ذلك للدّرس الأوربي بزمن كبير يقول:« ولقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدّمين ألف سنة تقريبا على زمانهم لأن الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما، أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى، يعتبر الآن من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللّغة»(5)، وهو ما أسهم في إثراء البلاغة العربية بمظاهر لسانية وغير لسانية تدرس من خلالها اللّغة أثناء الاستعمال، ممّا جعلها تتقاطع مع الدّرس التّداولي في مباحث عديدة أثبتها عدد من العلماء المعاصرين واعترفوا بوشائج القربى بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية نحو صلاح فضل الذي يقول:« ويأتي مفهوم التداولية ليغطي بطريقة منهجية منظّمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال) وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية(لكل مقام مقال)».(6)

ولعل هذا ما نجده واضحا عند أبي يعقوب السكاكي(ت 626هـ) في كتابه " مفتاح العلوم"، حيث عني بظاهرة السّياق أيّما عناية حتى أنّ فكرة" مقتضى الحال"، كانت تؤطّر عمله في كثير من مباحث المفتاح، فجعل منها أساسا لمعرفة قصد المتكلّم من خطابه، وتحديدا له سواء في إجراء الخطاب على أصل الاستعمال، فيعبّر المتكلّم عن قصده بحسب مقتضى الظّاهر، أو في تجاوز ذلك لمعان ثوان يجري فيها الكلام لا على

مقتضى الظّاهر، والمقام هو الذي يضمن سلامة المعنى وتحقق الفائدة لدى السّامع، ولذلك عدّ الباحث" عبد الملك مرتاض" مصطلح" مقتضى الحال" عند السّكاكي يكافئ دلاليا في اللسانيات الحديثة مصطلح" تداولية اللغة" يقول:« ونلاحظ أن مفهوم السّياق البلاغي تتنازعه نزعتان اثنتان إحداهما" المرجع" وإحداهما الأخرى" تداولية اللّغة" أو ما في حكمه أو ما يطلق عليه أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي(ت 626هـ) مقتضى الحال».[7] ففكرة مقتضى الحال والمقام أو السياق عموما، بما يضمّه من صفات للمتكلم وعاداته ومقاصده وإشاراته الجسمية، وكذا السامع وصفاته وعاداته ومستواه، والزمان والمكان..، ذات أبعاد تداولية بارزة تظهر من خلال إسهامها في تحديد دلالة الفعل الكلامي الإنجازي المباشر وغير المباشر وفهمها، وهو ما أكده جون" أوستين" بقوله:« إن مسألة الأغراض والمقاصد في التّلفظ بالعبارة وما يحتف بها من سياق قرائن الأحوال، هي مسألة لها خطرها وشأنها».[8]

فعلى المتكلّم أثناء تعبيره عن قصده، مراعاة قرائن الأحوال ومقامات الكلام وإصدار كلامه بحسب المقتضى كي يضمن لقصده الوصول، وتحقيق الفائدة لدى السّامع، لأنّ السامع يستند للمقام وقرائن الأحوال في كشف المعنى المقصود من الكلام، وذلك في عملية عكسية يقوم بها، يكون للسّياق فيها دور فعال في توجيهه لمقاصد المتكلم من خطابه.

وتتبدى عناية السّكاكي بفكرة مقتضى الحال أو المقام[9] من خلال ربطه الصّياغة اللّغوية(صرفية ونحوية) بالسّياق والمقام، ممّا جعل مقياس الكلام عند السّكاكي في باب الحسن والقبول، بحسب مناسبة الكلام لما يليق به(مقتضى الحال)؛« فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة. وإذا كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التّخصيصات فحسن الكلام نقله على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرها»[10].

فالذي يلاحظ على حديث السّكاكي السّابق هو تعدّد مقتضيات نظم الكلام وتنوّعها فالمتكلّم ليس حرا تماما في إنتاجه لجمله وخطاباته، حيث يخضع إلى مقام السّامع وما يكتنفه من أحوال حتى يحقّق الفائدة المرجوّة من تلفّظه بالخطاب مستعينا بما تقدّمه له البلاغة من تراكيب بليغة وتصوّرات فنّية تساعده على نقل مقاصده في مختلف الظروف والأحوال، وعلى أساس ذلك يكون حسن الكلام، فتحذف عناصر من الجملة إن اقتضى المقام الاختصار وتثبت عناصر أخرى في مقام آخر.

والبليغ هو الذي يتقن التّصرف في كل المقامات والأحوال، ولذلك يجب أن يكون متوسّعا في العربية ووجوه استعمالها في المقامات المختلفة فيعرف ما يصلح في كل مقام من المقامات، وهو ما ينعكس في صياغته اللّغويّة.

واستنادا لهذا السّياق بنوعيه المقالي والمقامي ينطلق المتلقي في كشف قصد المتلفّظ بالخطاب، حيث تشكل أدوات النص اللغوي وخواصه التركيبية إضافة لما يكتنف النص من أحوال، قرائن مساعدة في كشف المقاصد والأغراض التّواصلية للكلام فإذا « كان كلّ متكلم باللغة إنّما يهدف بكلامه إلى غرض ما وينحو في كلامه نحو مقصد ما، فإنّ كلامه يحمل غرضه ومقصده في ثناياه ويصبح الدّور الأساسي للمتلقي هنا أن يقوم بعملية في اتجاه معاكس خائضا في نصّ الكلام ليصل إلى مراد المتكلم»(11)

فالمتلقي يستند إلى معطيات السّياق والمقام في بحثه عن قصد القائل(المتكلّم) بخاصة إذا كانت القوة اللّزومية متّسعة بحيث تتجاوز معاني المفردات التي يتركّب منها القول معجميا ودلاليا.

وبالعودة إلى نصّ السّكاكي السّابق نجد أنّ ما أجمل الحديث فيه عن الأحوال والمقتضيات قام بتفصيله في باب المعاني في أربعة فنون كالآتي: في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري، ثم في تفصيل اعتبارات المسند إليه ثم تفصيل اعتبارات المسند والرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب، وجعل من فكرة مقتضى الحال بما تضمّه من سّياقات ومقامات، الأساس الذي تدور عليه مباحث علم المعاني السابقة كلها.

ولعلّ مردّ ذلك عند السّكاكي إلى ما تتّسم به فكرة مقتضى الحال من مرونة بحيث لا تقيّد المتلفظ بالخطاب بقوالب وأنماط معينة، وإنّما تفتح له مجال الاختيار للتّعبير عن مقاصده فيوظّف من التّراكيب وخواصّها ما يراه مناسبا لما يكتنف الكلام من ظروف

وأحوال[12]، وتنعكس بعض جوانبه في ما عبّر عنه السّكاكي بـــ" الخروج عن مقتضى الظاهر" أو" الخروج على خلاف مقتضى الظاهر".

من ذلك مثلا ما أورده السّكاكي في دراسته لظاهرة التّقديم والتّأخير حيث يرى أنّه يرتبط ارتباطا وثيقا بالسّياق اللّغوي من جهة ومراعاة مقتضيات الأحوال من جهة أخرى وأنّ هذا التقديم والتأخير يكشف عن قصد المتكلم وغرضه من خطابه، ففي« قوله تعالى:﴿ لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُم شَهِيدًا﴾[13] يقولون أخّرت صلة الشهادة أولا وقدّمت ثانيا لأنّ الغرض في الأوّل إثبات شهادتهم على الأمم وفي الآخر اختصاصهم بكون الرّسول[صلى الله عليه وسلم] شهيدا عليهم»[14].

فالسّكاكي يشير بوضوح لارتباط التّقديم والتّأخير بالجانب الدّلالي والتّداولي وما يقتضيه من ارتباط ترتيب عناصر الجملة بهذه الطريقة بالمعنى المقصود، استنادا للسياق العام الواردة فيه الآية الكريمة.

ومما يبيّن كذلك عناية السّكاكي بدور السّياق اللغوي في تحديد قصد المتكلم والإسهام في إفادة السّامع معنى ما، تفسيره لآيتين كريمتين على وفق معطيات السّياق يقول:« ولله درّ أمر التّنزيل وإحاطته على لطائف الاعتبارات في إيراد المعنى على أنحاء مختلفة بحسب مقتضيات الأحوال ولا ترى شيئا منها يراعى في كلام البلغاء من وجه لطيف، إلا عثرت عليه مراعى فيه من ألطف وجوه، وأنا ألقي إليك من القرآن عدة أمثلة ممّا نحن فيه لتستضيء بها(...) قال عزّ من قائل في سورة القصص في قصة موسى ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى المَدِينَةِ يَسْعَى﴾[15] فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه، وقال في" يس" في قصة رسل عيسى عليه السلام﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى المَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾[16] فقدّم لما كان أهم، يبين ذلك أنّه حين أخذ في قصّة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل وأنّهم أصروا على تكذيبهم، وانهمكوا في غوايتهم مستشرين على باطلهم، فكان مظنّة أن يعلن السّامع على مجرى العادة، تلك القرية قائلا: ما أنكدها تربة، وما أسوأها منبتا»[17]

فالقصد من تأخير الفاعل في الآية الثانية لفت السّامع(متلقي الخطاب) إلى سوء معاملة أهل القرية للرّسل وتكذيبهم لهم بإصرار، وبالتّالي القصد هو بيان سوء منبت أهل القرية وبغضها، فكان السّياق اللغوي كاشفا لذلك ودالا على المعنى لتتحقق الفائدة لدى السامع.

وهو ما فتئت تؤكّده اللّسانيات التّداولية، فهذا" أوستين" يرى« أنّ ما نستعمله من ألفاظ ينبغي أن نرجع" في بيان معانيها ولغاية تأويلها" إلى سياق الكلام ومقتضى الحال الذي وقع فيه تبادل التّخاطب اللّساني أو وروده فيه على وجه مخصوص»(18).

هذا بالنّسبة للمتكلّم أمّا السّامع فينطلق، كما أشرنا، من عكس العمليّة حيث تكون دلالة المقال على ضوء المقام، كاشفة لقصد القائل/ المتكلّم؛ فكل متكلم باللغة إنّما يهدف بكلامه إلى التّعبير عن قصده مراعيا في ذلك مقامات الكلام وسياقاته؛ فينطلق المتكلّم منشئ الخطاب من المعنى إلى المبنى وينطلق المتلقي للخطاب(السّامع) من المبنى إلى المعنى، ويرتكز الطّرفان ضمانا لنجاعة التّواصل بينهما على معطيات السّياق المقالي والمقامي.

وهو ما يؤكّده" فرانسوا لاترافيري"(François latraverse) حيث يرى أنّ « استعمال اللّغة من منظور التّداولية غائي، فالتّكلم يتم لتحقيق غاية ما أو هدف معيّن أو إشباع حاجة محدّدة أو الحصول على فائدة. فلذا تستعمل اللّغة للأغراض والمقاصد والمآرب ذاتها بصفة فعليّة وعملية في سياقات مختلفة ومقامات متباينة»(19).

ولم يفت السّكاكي تأكيد هذه الفكرة التداولية بكلّ أبعادها حيث نجده وتحت عنوان فرعي" لكل مقام مقال"، يبيّن لنا في نصّ نفيس دور السّياق بنوعيه، وبخاصّة مقتضى الحال، في كشف مقاصد المتكلّمين وتأطيرها أثناء الإنجاز اللّغوي، وكذا دور السّياق في تحقيق الإفادة لدى السّامع منطلقا من معطيات علم النحو(أصل المعنى) ليصل إلى المعاني الثّواني في علم المعاني ودلالاتها الضّمنية، يقول:« لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام التّشكر يباين مقام الشّكاية ومقام التّهنئة يباين مقام التّعزية، ومقام المدح يباين مقام الذّم ومقام التّرغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ومقام البناء على السّؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذّكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر، ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق، وهو الذي نسمّيه مقتضى الحال»(20).

يصبّ هذا النص القيّم في صميم اللّسانيات التّداولية ويكشف عن أوضاع لسانية مرتبطة بالصّياغة اللّغوية، وأخرى غير لسانية منها ما يرتبط بالمتكلّم ومقاصده ومنها ما يرتبط بالسّامع وأحواله والفائدة التي سيجنيها من الخطاب، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد السّكاكي يميز بين: مقامات الكلام وتدل في الأغلب على الأغراض والمقاصد التي يساق لها الكلام نحو التشكّر والتّعزية والتّهنئة والتّرهيب والتّرغيب التي من أجلها ينتج المتلفظ بالخطاب نصه. ومقتضى الحال ويشمل الخصوصيات والاعتبارات القائمة بالكلام فيرتبط بخواص تراكيب الكلام حيث يختار المتكلم من التّراكيب البليغة ما يناسب قصده من الكلام في ظل المقامات والأحوال الخاصّة التي يصدر فيها خطابه(21). ولذلك فإنّ مقتضى الحال أشد ارتباطا بخواص تراكيب الكلام التي يبحثها علم المعاني كونها أساسا تتحقّق من خلاله مقاصد المتكلم وتنكشف، ولذلك فإنّ علم المعاني« عادة ما يهتمّ بخواص التّراكيب التي تكون دليلا على مقصد المتكلّم وغايته من كلامه، فعلم المعاني عند البلاغيين ليس علم التراكيب بل هو علم خواص التّراكيب»(22) التي توصلنا إلى غرض المتكلّم من كلامه، فالوظيفة التّداولية لعلم المعاني تختص ببناء الحدث اللغوي(المقال) من خلال اختيار التراكيب المناسبة والمقام. واختيار قوانين النّحو الملائمة وتنظيم المحتوى بطريقة منطقية تتّسق ضمن عملية الاتّصال اللّغوي بأكملها.

وما تركيز السّكاكي على دور السياق بنوعيه في كشف مقاصد المتكلّمين من خلال ما توفره البلاغة العربية إلاّ من أجل الوصول إلى الغاية الأسمى من مشروعه لعلم الأدب وهو« الشّغف بالتّلقي لمراد الله تعالى من كلامه»(23) والوقوف« على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدّس»(24)، فمقتضى الحال عند السّكاكي أن يكون الكلام مصادفا لما يليق به من قصد ومقام، وهو الأمر الذي يدعو المتكلّم إلى اعتبار خصوصيّة ما تناسب قصده من كلامه في ذلك المقام، وتلك الخصوصيّة هيّ مدار عناية علم المعاني ووظيفته.

ويشير السّكاكي في نصه السابق الذي يكشف عن كثير مما يتبناه اليوم المشتغلون في حقل الدلالة والأسلوبية ولسانيات النص والتّداولية، إلى أنّ بنية الخطاب اللغوي تختلف بحسب مقاصد المتكلمين وتغييرات المقام ولذلك كان لكل مقام مقال وكل تغير في المقام والقصد يتبعه تغيير في الصّياغة اللغوية(خواص التراكيب).

كما التفت السّكاكي إلى كلّ ما يحيط بالعملية التّواصلية من سياق ومقام وخطاب وطرفيه(مخاطِب ومخاطَب)، ووصل إلى أنّ مقامات الكلام مختلفة وكذا أنماط الاستخدام

اللّغوي وأشكاله تختلف وتتنوّع بحسب العلاقات الاتّصاليّة ومقتضيات هذا الاتّصال، من مقام المتكلّم إلى مقام السّامع ومقام الكلام وسياقات وروده، فخطاب الذكي مثلا يغاير خطاب الغبي وخطاب المثقف يغاير خطاب العامّي من النّاس حتى يحقق الخطاب أغراضه التّواصلية والإقناعيّة، فللمقام بكل ما يحمله من عناصر دور كبير في ممارسة الخطاب الإقناعي وإنجازه انطلاقا من قصد المتكلّم وانتهاء بإفادة السّامع معنى أو إقناعه والتّأثير عليه. ولذلك يبدأ السكاكي حديثه عن المقام بتأكيده فكرة" مقتضى الحال" يقول: « ولا يتّضح الكلام في جميع ذلك اتّضاحه إلاّ بالتّعرّض لمقتضى الحال»[25] ثم يشرع في تحديد فكرة المقام عنده كما أشرنا في النّص السابق ويمكن أن نستخلص منها تصنيفا رباعيا للمقام[26]:

1- مقامات الكلام بحسب مقاصد المتكلّم وأغراضه: مثل التّشكر والشّكاية والتّهنئة والتّعزية والمدح والذّم والتّرغيب والتّرهيب وتظهر في قول السّكاكي:« مقامات الكلام متفاوتة فمقام التّشكر يباين مقام الشكاية ومقام التّهنئة يباين مقام التّعزية، ومقام المدح يباين مقام الذّم ومقام التّرغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد يباين مقام الهزل»[27].

فالملاحظ أن الأغراض التي يساق لها الكلام تكون ضمن أفعال كلاميّة منها: أفعال كلاميّة إنجازية متضمنة في القول نحو التّشكر والشّكاية والتّعزية(...) ومنها أفعال تأثير بالقول نحو التّرغيب والتّرهيب.

والقصد في اللّسانيات التداولية أساس التّواصل والتّبليغ فلا تواصل دون قصديّة إنها« المصطلح العام لجميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتوجّه بها العقل أو يتعلّق نحو الأشياء أو الحالات الفعلية في العالم»[28]، وتشمل كل ضروب الاعتقادات والرّغبات والحب والمدح والذّم والمخاوف والآمال.

2- مقامات الكلام بحسب المخاطب(الإفادة): إذ لا تتحقّق الإفادة من الخطاب ما لم يراع المخاطَب مقام مخاطبه فخطاب الذّكي يغاير خطاب الغبي وخطاب خالي الذهن يغاير خطاب الشاك المتردّد ولذلك قال السّكاكي:« مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ومقام الكلام مع الذّكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[29].

ومن أهم مباحث العناية بالمخاطَب ومقامه في المفتاح نجد الفن الأوّل من علم المعاني(تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري) ويضم عناصر تداولية مهمة: المخاطِب

والمخاطَب ومدى مطابقة الخبر للواقع من عدمها وعلاقة ذلك بقصد المُخبر والغاية من الخبر« فثمّة غايات تتّصل بالمخبِر وأخرى بالمخبَر ويتغيّر الخبر حسب أحوال وظروف وأغراض ومواقف كل منهما فهو علامة على وجهة نظر المخبِر ومقصده الذي يتكيف أو لا يتكيف مع موقف المخبر وهدفه ودلالاته التّداولية(التضمنية والالتزامية) مندمجة بدلالته المطابقة ومدركة من قبل المخبَر به»[30].

فلا يمكن للمخاطب أن يجني فائدة من خطاب المتكلم ما لم يتم مراعاة حاله بما يشمله من مستوى عقلي وثقافي ومكانة اجتماعية ودرجة مقبوليّته لما يلقى إليه حيث يفترض بتراكيب الكلام وما تحويه من أفعال إنجازية أن تكون مطابقة لمقتضى الحال حتى نقول إنّ المخاطب أفاد مخاطبه معنى ما وضمن وصول قصده له ولعل هذا السبب هو الذي جعل موضوع علم المعاني عند السّكاكي تتبع أحوال العلاقات الإسنادية في الجملة وبيان ما تؤديه من فائدة للمخاطب بحسب المقام الواردة فيه. وبعبارة أخرى؛ موضوع علم المعاني دراسة العلاقة بين تراكيب الكلام ومقتضى الحال، حيث يفترض بتراكيب الكلام الصّادرة عمّن له فضل تمييز ودراية(صاحب الكفاية الأدبية)، أن تكون مطابقة لمقتضى الحال حتى نقول إنّه أفاد المخاطب معنى ما ونقل قصده لمخاطبه، والناتج من علاقة المطابقة بين تراكيب الكلام ومقتضى الحال هو الإفادة والاستحسان لخطاب المتكلّم[31].

فمهمّة صاحب علم المعاني دراسة مدى نجاح المتلفّظ بالكلام في تحقيق المطابقة بين خواص تراكيب الكلام، التي سمّاها الجرجاني قبل السّكاكي" بمعاني النّحو" ومقتضى الحال استنادا لمرجعيّة لغويّة مشتركة بين المتكلّم والسّامع، فإذا تحقّقت المطابقة أفاد المتكلّم السّامع معنى وجعله يستحسنه ويقتنع به وبذلك« فوظيفة علم المعاني تزيد عن وظيفة النّحو بثلاث مراتب زيادة الفائدة والاستحسان والإقناع»[32].

فالإفادة عند السّكاكي قرينة تداولية مهمّة في تحقيق إنجازيّة الخطاب وضمان نجاعته التّواصلية، وعلى أساسها يتحدّد موضوع علم المعاني، وهو مافتئت تؤكّده حديثا اللّسانيات التّداولية؛ حيث يقول الباحثان" دان سبربر"(Dan Sperper) و" ديردر ولسن" (Deirder Wilson)« إنّنا نعترف بأنّ كل الأحكام تنطوي تحت مسلّمة الإفادة التي هيّ أكثر دقّة وصحّة من الأحكام الأخرى»[33].

والإفادة في مفتاح العلوم كما رأينا تكمن في النّظر في أحوال المخاطبين أثناء الحديث وحال الخطاب وبخاصّة المخاطَب« فمن المعلوم، كما يقول السّكاكي، أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلّم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاّغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطَب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار»[34].

فحصول الفائدة لدى المخاطَب، يعدّ مبدأ مهمّا، وغرضا تواصليا على المتكلم مراعاته أثناء إنجازه لخطابه، وتلفّظه بكلامه، ولا يكون ذلك إلاّ من خلال مراعاة مقامات الكلام بحسب المخاطَب من حيث كونه ذكيا أو غبيا، خالي الذهن أو سائلا أو منكرا، فإذا ألقى خبره مثلا لمن هو خالي الذّهن مما يلقى إليه لم يحتج إلى تأكيد كلامه(المتكلم) لكونه أعرف من مخاطَبه بموضوع الخطاب، فيكون ضرب الكلام ابتدائيا خاليا من المؤكّدات لأنّ متلقيه يستقبله ويستحسنه(تحقق الفائدة) أما إذا توجه المخاطِب بخبره لمتردّد شاكّ فيه وجب لكي تتحقق الإفادة لدى المخاطَب أن يرعى هذا المقام فيؤكّد المخاطِب خطابه بمؤكّد واحد يقطع شك المخاطَب باليقين ويقنعه بالخبر ويسمّى طلبيا، أمّا إذا كان المخاطَب منكرا لحكم الخبر وحاكما فيه بخلافه استلزم ذلك تأكيد الكلام بأكثر من مؤكّد كي يقتنع ويتمّ التأثير فيه فيغيّر حكمه عن الخبر ويتقبّله، ويسمى هذا الضّرب إنكاريا.

فمراعاة مقامات الكلام بحسب المخاطَب لها دورها في تحديد درجة إنجازيّة الأفعال الكلامية الموجَّهة له، ولا يتحقّق الغرض التّواصلي للمتلفّظ بالخطاب إلاّ إذا راعى درجة إفادة مخاطَبه فيكون« متعاطيا مناطها بحسب الافتقار»[35] حيث إنّ تحصيل الفائدة يختلف من متلقّ لآخر ولا تكون متساوية، وما على المتلفظ بالخطاب إلاّ أن يفيد مخاطَبه بحسب درجة حاجته، فمقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي.

3– مقامات الكلام بحسب السّياق: والمقصود به الجانب اللغوي المرتبط ببنية الخطاب وشكله الذي يضمّ وحدات لغوية تنتظم فيما بينها(خواص تراكيب الكلام)، بحسب مقتضيات التواصل إذ« لكل كلمة مع صاحبتها مقام»[36].

فالسّكاكي يؤمن بأنّ مقاصد المتكلّمين لا يتم تحديدها إلاّ بالاستناد لقرائن نصّية تركيبية في الكلام، هي التي اصطلح عليها حديثا(Contexte verbal) وتحتلّ مركزا مهما في اللسانيات النّصية والتّداولية، لكون القصد لا يتجسّد إلا باللغة؛« فالصنعة أو

استعمال آليات معيّنة في إنتاج الخطاب لا تكون إلاّ من أجل تحقيق مقاصد معيّنة»[37] فاللّغة هي مجال كشف المقاصد من خلال ما تعكس من اختيارات للمتكلمين بها في خواص تركيبيّة تتلاءم مع مقاصدهم ومقامات الأحوال التي ينجزون فيها خطاباتهم وهذا ما يسمى بالسّياق المقالي بما يضمّه من حذف وذكر وتعريف وتنكير وتقديم وتأخير وفصل ووصل والتفات « فإن كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها(...) فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك»[38].

فالاعتبارات السّابق ذكرها تمثّل خواصّ تركيبية يختار منها الناظم أو المتلفظ بالخطاب ما يتلاءم مع مقاصده ويستعملها في تراكيبه بحسب المقامات الخاصة التي يكون فيها مع مخاطبه، وهذه الاعتبارات أو خواص التراكيب بعدما أوردها السّكاكي إجمالا قام بتفصيلها في معالجته لفنون الخبر الأربعة وبيان مقتضى الحال لكلّ منها.

فالسّياق الذي يعالجه السّكاكي هنا هو سياق نصّي تداولي لأن النّص يحوي بنى لغوية ذات خواص ترتبط بمقامات إنجازها يحمل من خلالها النص وظائف عديدة، ويقوم السّياق التداولي بتأويلها في شكل أفعال كلامية تعبر عن المقاصد والأغراض التّواصلية التي أنجزت للتعبير عنها، نحو الشّك والشّكاية والتّهنئة والتّعزية والمدح والذّم والتّرغيب والتّرهيب.

4- مقامات الكلام بحسب الموقف: ويقصد به الموقف الذي تتحدّد فيه عملية الكلام حيث لا يحسن أن نوجز في مقام التفصيل، ولا أن نطيل في مقام الإيجاز فلكلّ حد ينتهي إليه الكلام مقام، ولكلّ موقف نظم مناسب له وتركيب بلاغي يقتضيه وهو ما فصّله السّكاكي في معالجته لمبحث الإيجاز والإطناب والمساواة.

ويشمل سياق الموقف جميع ما يتصل بأحوال المخاطبين وحياتهم اجتماعيا وثقافيا وهو ما كان للسكاكي فيه إشارات واضحة حين حديثه عن أنواع الجامع(عقلي ووهمي وخيالي) حيث تشكل جهة الجمع لديه أحد مبادئ الوصل المهمّة فيجب فصل

الجمل إذا لم يكن بينها ما يجمعها من جهة العقل أو الوهم أو الخيال، وهو ما يعدّ من صميم قضية السياق الثقافي والاجتماعي ودورهما في إنتاج الخطاب واستعماله.

وقد قدّم السّكاكي في ذلك مثالا في ثلاثة أشخاص مختلفي المهنة(39) يصفون الكلام كل بحسب وعائه الثقافي ممثلا في مهنته واللغة الخاصة التي تنعكس من خلالها، ثم قدم السكاكي مثالا توضيحيا مهما من القرآن الكريم، في قوله تعالى:﴿ أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ، وَإِلَى الجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ، وَإِلَى الأَرضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾(40).

فإذا لم يكن الإنسان من الأعراب الذين يعيشون في البوادي، ويربّون الإبل والأغنام، أو ممّن يعرفون ما يتعلّق بحياتهم، لن يستطيع إدراك سر الجمع بين الإبل والسّماء والجبال والأرض ويستغرب ذلك،« لبعد التعبير عن خياله في مقام النظر، ثم لبعده في خياله عن السّماء، وبعد خلقه عن رفعها وكذا البواقي»(41).

لكن إذا عرف حياة العرب بمختلف جوانبها ونواحيها الاجتماعية سيزول عجبه من هذا الجمع ذلك أنّ« أهل الوبر إذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي كانت عنايتهم مصروفة لا محالة إلى أكثرها نفعا، وهي الإبل ثم إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصّل إلاّ بأن ترعى وتشرب كان جل مرمى نظرهم نزول المطر، وأهم مسارح النظر عندهم السّماء ثم إذا كانوا مضطرين إلى مأوى يأويهم وإلى حصن يتحصّنون فيه ولا مأوى ولا حصن إلا الجبال»(42).

ولذلك يستحسن البدوي هذا الجمع ويتقبّله، لأنّ له ما يقابله في خزانة صوره بينما تتآخذ هذه الأمور على الحضري ولا يستطيع الجمع بينها في خياله، مما يؤكّد أنّ لسياق الموقف وما يحفّ به دورا في تحديد المعنى والوصول إلى القصد من الكلام.

ويلاحظ أنّ هذه الأصناف الأربعة للمقام(المتكلّم والمخاطَب والسّياق والموقف) وما تقتضيه من مطابقة للكلام يمكن أن تشكّل عند السّكاكي نظرية بلاغية قائمة بذاتها تشمل جانبين: جانبا لسانيا خالصا يمثّله الصّنف الثالث(السياق اللغوي)؛ وجانبا ما وراء لساني Meta linguistique ويشمل(مقاصد المتكلم وحال السامع وسياق الموقف).

إنّ السكاكي من بين علماء العربية الذين عالجوا دور السّياق بنوعيه الداخلي والخارجي في توضيح المعنى وتحقيق التواصل التام من خلال العلاقة التي يقيمها بين

المتخاطبين في توضيح قصد المتلفظ بالخطاب من جهة ويضمن وصوله للمخاطَب وجنيه للفائدة منه، وكذا دوره في توجيه الخطاب حيث لا يتضح قصد العبارة إلا من خلاله.

هذا ما أراد السكاكي قوله بالتعبير اللساني الحديث(اللّسانيات التداولية)، تحت فكرة بلاغية قابلة لأن تكون نظرية قائمة بذاتها، وهي فكرة" مقتضى الحال" التي تولّدت عنها العبارة التّداولية" لكلّ مقام مقال"؛« فالتّداولية تعرض للمعنى الاستعمالي وهذا يتضمّن دراسة المنطوق اللغوي دراسة تتجاوز الدّراسة النحوية والدّراسة الدّلالية دون أن تهملها، إنها تستفيد منهما ثم تبني عليهما وبعد ذلك تدرس المتكلم صاحب المنطوق اللغوي وكل ما يتصل بهذا المتكلم مما له تعلّق بالرسالة اللغوية أو المنطوق كيف نطق؟ ولماذا؟ وما هدفه؟ أو ما قصده»[43].

ففكرة مقتضى الحال التي يدعو السّكاكي لمراعاتها في جل مباحث المفتاح، تشكّل سياقا تداوليا يتمّ من خلاله دراسة مباحث البلاغة في سياقاتها الاستعمالية لتشمل كل ما يحف بها من مقامات، ولذلك رأى الباحث" سعد عبد العزيز مصلوح" أنّ فكرة مقتضى الحال عند السّكاكي تعدّ« مشروعا طيبا يمكن الانطلاق منه وإعادة النّظر فيه لصياغة طراز يتّسم بالدقة والشمول في ضوء نظرية التواصل الشعري Poetic Communication واللسانيات النفسانية والاجتماعية»[44].

تبدو،إذن، عناية السّكاكي بفكرة مقتضى الحال عملية واعية ومقصودة، حيث جعلها تضطلع بدور المرشد في ضبط المعاني وتحديد المقاصد، بغية تحقيق الفائدة لدى المتكلّم والسّامع على حدّ سواء، فتمكّن المتكلّم من التّعبير عمّا يلج بخاطره من معان وما يقصده من أغراض بحسب الظّروف والمقامات؛ فيختار لمقاصده تراكيب مخصوصة تنسجم والمقامات التي يوجد فيها مع سامعه، كما تمكّن فكرة" مقتضى الحال" السامع من التّوصل لمقاصد مخاطِبه استنادا لما يحفّ بالكلام من سياقات لغوية ومقامية.

فصاحب علم المعاني بحسب السكاكي يتخيّر الكيفيات المخصوصة من التراكيب اللغوية ويربطها بمقاماتها أو الحال الملائمة لها، وهوّ ما على الأديب العمل به في إنتاجه لخطاباته ونصوصه فيختار ممّا يقدّمه له علم المعاني من تصورات فنية للتراكيب اللّغوية[45]، ما يتواءم مع مقاصده بحسب الظّروف والأحوال، فلكل مقام تراكيب مخصوصة تناسبه، وأمّا المتلقي للخطاب فينطلق في عملية عكسيّة بحسب قدراته

الاستدلالية من تراكيب الكلام المخصوصة وسياقات ورودها اللغوية والمقاميّة ليصل إلى قصد المتكلّم ويجني الفائدة من الخطاب، وهو ما نمثل له بالخطاطة التالية:[46]

المتكلّم– القصد ⟶ ⟵ المتلقي– الفهم

ومن هنا تظهر أهمّية السياق بنوعيه المقالي والمقامي في كشف مقاصد الخطاب وتحقيق الإفادة لدى السّامع، والقصد والإفادة في اللسانيات التداولية قرينتان لهما شأنهما في ضبط المعنى وتحقيق النّجاعة التّواصلية.

فخواص تراكيب الكلام توفر للمتلقى(المخَاطب) ما يعينه على الوصول إلى المعنى(عمليات عقلية استدلالية تستند إلى خواص التراكيب والمقام)، ولعل هذا هو هدف السّكاكي من وضع علم المعاني، يقول:« اعلم أنّي مهّدت لك في هذا العلم قواعد متى بنيت عليها أعجبت كل شاهد بناؤها، واعترف لك بكمال الحذق في صناعة البلاغة أبناؤها، ونهجت لك مناهج متى سلكتها أخذت بك عن المجهل المتعسّف إلى سواء السّبيل (...) ونصبت لك أعلاما متى انتحيتها أعثرتك على ضوالّ منشودة وحشدت منها ما ليست عند أحد بمحشودة، ومثلت لك أمثلة متى حذوت عليها أمنت العثار في مضانّ الزلل»[47].

ثم إنّ السّكاكي في دراسته لقانوني الخبر والطّلب في علم المعاني قرر أن فعل الإخبار أو الطّلب يتضمّن إنجازا لجمل ذات مقاصد وأغراض تواصلية عديدة، وتفيد إنجاز أفعال كلامية مباشرة إذا ما وردت بحسب أصل الاستعمال وتتجاوز ذلك لإنجاز أفعال كلامية غير مباشرة إذا تم خرق أحد شروط إجرائها على أصل الاستعمال ومحدّد المعنى الذي يضمن سلامة وصول القصد للمخاطب هو السّياق أو المقام بصورة عامة وبذلك فللمقام دور كبير في تحديد أغراض الخبر والطلب، إذا كانت تفيد القصد الحقيقي أم لا« فمتى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولّد منها ما ناسب المقام»[48]، وينعكس في شكل الخطاب وبنيته وهذا خلاصة ما توصّل إليه حديثا" أوستين" و" سيرل" في دراستهما للخبر والإنشاء بفرعيه، وتوصلهما إلى كون الأفعال المباشرة ذات أبعاد اجتماعية تصدر عن مؤسسه بشرية تحكمها أعراف محددة؛ فالجمل بما تحويه من أفعال، تعبّر عن قصد المتكلّمين بها وتضم دلائل ومؤشّرات على تلك الأفعال تتباين مدى إنجازيتها المباشرة وغير المباشرة استنادا إلى السّياق، ويلجأ المتلقي للخطاب إلى استدلالات عقلية مرتبطة به(السياق) تمكنه من التأويل الصحيح لقصد المتكلم والفهم

الدقيق لمعانيه وأغراضه فهناك معان مضمرة يصعب الكشف عن مقصدها إلا من خلال التأويل الذي يستند إلى السّياق العام داخلي وخارجي.

ومن مظاهر اهتمام السّكاكي بدور السياق في كشف قصد المتكلم وتحديده، جعله وظيفة علم البيان تقوم على أساس شيء من ذلك حيث يعرّف علم البيان بقوله:« هو معرفة إيراد المعني الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[(49)].

فحدد وظيفة علم البيان في الاهتمام بمطابقة الكلام للمراد منه(القصد)؛ أي أنّه يولي عناية للموقف الداخلي للمتلفظ بالخطاب وبذلك يجعل قصد المتكلم مركز اهتمامه وهو ما رأى فيه الباحث محمد عابد الجابري بحثا في قوانين تفسير الخطاب[(50)].

ويتجلّى ذلك من خلال مباحث علم البيان إذ من تطبيقات السّياق فيها أنّ الصّور البيانية لا يمكن الاعتماد فيها على ظاهر اللّفظ وحده في استخلاص المراد أو القصد منها بل غالبا ما يكون المعنى في الدّلالة الثّانية(الدّلالات العقلية الاستلزامية) التي تتجاوز المعنى المعجي للألفاظ والتّراكيب ولذلك جعل السكاكي وظيفة علم البيان تقوم على معرفة كيفية إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة تتجسّد في الدلالات العقلية الاستلزامية.

ولو نظرنا في الاستعارات والكنايات التي يهتم بها علم البيان لوجدنا أنّها ترتبط ارتباطا وثيقا بالسّياق الاجتماعي الذي ترد فيه ولا تتحدّد إلا من خلاله نحو قولنا:" فلانة نؤوم الضّحى" في المجتمع العربي أو" فلان كثير الرماد"، فلا يمكن كشف معانيها الثواني المقصودة من قبل قائلها إلاّ بالتّعرّض لسياقات ورودها والبيئة التي صدرت فيها، ذلك أنّ « الصور البيانية في العادة هي عادات استعمالية درج عليها أصحاب اللّغة ولا يمكن فهم مغزاها خارج إطارها الذي تستعمل فيه بالاعتماد على ظاهر اللفظ وحده»[(3)].

فعبارة" مقتضى الحال" عنصر دلالي وتداولي مهم في البلاغة العربية عموما، لا عند السّكاكي فحسب، ويسهم بشكل فعّال في استخلاص المعاني وتوليد الدّلالات التي تتجاوز المعنى الحرفي للجمل إلى معان ثوان تحمل دلالات عقلية استلزامية نحو التي يعالجها علم البيان.

يضمّ علم البيان، إذن، مظاهر تداوليّة بارزة، للسّياق بوجه عام دور في كشفها وكشف مقاصد المتكلمين منها، وهو ما سيتم طرحه له في الفصل الثالث من المذكّرة، حيث جعل السّكاكي وظيفة علم البيان تقوم على أساس من فكرة السّياق والمقام فعرّفه

« هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدّلالة عليه وبالنّقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[(51)].

وعموما ففكرة السّياق، عند السكاكي، بنوعيه المقالي والمقامي وما ينطوي تحتهما تعدّ الأساس في كشف مقاصد المتكلّمين من خلال ما تحويه خطاباتهم من خواص تركيبية تعكس تلك المقاصد واختيارات المتكلّم لها، وكذا إفادة المخاطَبين بكشف المعاني الثواني في علم المعاني، والدّلالات العقلية الاستلزامية التي يعنى بها علم البيان.

فالمقام مظهر بارز من المظاهر التّداولية يتمّ من خلاله مراعاة قصد المتكلم وغرضه وحال السامع وما يحيط بهما من ظروف وأحوال، كما يتمّ من خلاله الانتقال من الدّلالة النّحوية المجرّدة التي تمثل مستوى أوّل سمّاه السّكاكي بمستوى أصل المعنى إلى مستوى ثان ذي دلالات مقاميّة مخصوصة.

الهوامش:

(1) ينظر: السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة: علي آيت أوشان، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص 16.

(2) نفسه، ص 16، 17.

(3) Jean Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique, larouss, Paris 1999, p: 116.

(4) ibid, p: 116.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004، ص 337.

(6) بلاغة الخطاب وعلم النّص: صلاح فضل، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط1، 2004، ص 26.

(7) نظرية البلاغة: عبد الملك مرتاض، دار القدس العربي، الجزائر، ط2، 2010، ص 166.

(8) نظرية أفعال الكلام العامّة: جون أوستين، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق،(دط)، 1991، ص 65.

(9) لا يختلف مفهوم المقام عن مفهوم الحال ويشمل« مجموعة الاعتبارات والظروف والملابسات المحيطة بالنشاط اللغوي وتؤثر فيه بحيث لا تتجلى دلالة الكلام إلا في ظلّها»

كشّاف اصطلاحات الفنون: التهاوني، وضع حواشيه أحمد حسن منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، المجلد 3، ص 574.

(10) مفتاح العلوم: السكاكي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص 256، 257؛ وقد تمّ نقل النّص كما هو رغم طوله للضرورة المنهجية والمعرفية، كي لا يختل معناه وتتبدى بوضوح مقاصد السكاكي من خلاله.

(11) معالجة المعنى في التراث الفكري العربي: خالد عبد الرؤوف الجبر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد 90، 2000، ص 114.

(12) ينظر: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء: حامد صالح خلف الرّبيعي، مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية،(دط)، 1996م، ص 575.

(13) البقرة: الآية 143.

(14) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 340.

(15) القصص: الآية 20.

(16) يس: الآية 20.

(17) مفتاح العلوم: السّكاكي، ص 344.

(18) نظرية أفعال الكلام العامّة: أوستين، ص 120، 121.

(19)" اللغة ودلالاتها، محمد سويرتي، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي"، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، 2000، ص 30؛ و" معالجة المعنى في التراث الفكري العربي": خالد عبد الرّؤوف الجبر، ص 114.

(20) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 256.

(21) ينظر: البلاغة والاتصال، جميل عبد المجيد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،(دط)، 2000، ص 34، 35؛ وفي البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، ص 78، 79.

(22) بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة: نور الهدى باديس، مبحث في الإيجاز والإطناب، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنّشر تونس، ط1، 2001م، ص 14.

(23) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 38.

(24) نفسه، ص 249.

(25) نفسه، ص 256.

(26) مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء: حامد صالح خلف الربيعي، ص 543؛ وينظر: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللّسانية: سعد عبد العزيز مصلوح، ص 78، 79.

(27) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 256.

(28) العقل واللّغة والمجتمع: جون سيرل، ترجمة: سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، الجزائر، المركز الثّقافي العربي لبنان، ط1، 2006، ص 128، وينظر: ص 149، وص 151.

(29) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 256.

(30) " اللغة ودلالاتها تقريب تداولي للمصطلح البلاغي": محمد سويرتي، ص 38.

(31) ينظر:" علم التركيب الوظيفي في مشكلة الحدود بين النّحو وعلم المعاني": دلال وهبة، حسن الأبيض، المجلّة العربية للعلوم الإنسانيّة، مجلس النّشر العلمي، جامعة الكويت، العدد: 70، 2000، ص 148.

(32) " البلاغة العامّة والبلاغة المعمّمة": محمد العمري، مجلة فكر ونقد، الرباط، المغرب، العدد 25، 2000؛ وينظر: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 492.

(33) تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية: عمر بلخير، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2003، ص 103.

(34) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 258.

(35) نفسه، ص 258.

(36) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 256.

(37) استراتيجيات الخطاب: عبد الهادي بن ظافر الشهيري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2004، ص 204.

(38) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 256، 257؛ وينظر: المصدر نفسه، ص 265– 295.

(39) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 364 .

(40) الغاشية: 17– 20.

(41) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 366.

(42) نفسه.

(43) في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة: علي محمود حجي الصرّاف، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010، ص 7.

(44) في البلاغة العربية والأسلوبيات اللّسانية: سعد عبد العزيز مصلوح، ص 78.

(45) ينظر: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء: حامد صالح خلف الربيعي، ص 581.

(46) " البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق(إستراتيجية القصد والغرض والقارئ القياسي)"، صالح بن غرم الله، ص 48.

(47) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 413؛ ومقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص 416.

(48) نفسه، ص 416.

(49) مفتاح العلوم: السّكاكي، ص 249.

(50) ينظر: بنية العقل العربي: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، 1987، ص 97.

(51) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 249.